الفصل الأول

الرأسمالية فكراً وواقعاً

لعلَّه من المجدي قبل الحديث عن النُّدرة من وجهة نظر الفكر الرأسمالي أن نتناول، ولو بعجالة، هذا الفكر الذي انبثق عنه هذا المفهوم. وعند الحديث عن الرأسمالية لا بد من تسجيل بعض الملحوظات، أو لنقل الحقائق، العامة المهمة التي تم تجاهلها من قبل بعضهم وإنكارها، بقصد أو دون قصد، من بعضهم الآخر. أولاً، إن الرأسمالية، ومنذ أيامها الأولى -شأنها في ذلك شأن النظام الاقتصادي الذي انبثقت عنه، بوصفها نظاماً اقتصادياً اجتماعياً- محل نقد دائم، بسبب تناقضاتها وانعدام العدالة فيها، والقرائن على ذلك كثيرة.[1] ثانياً، ما زالت خصائص الرأسمالية قائمة إلى يومنا هذا، رغم كل الجهود التي بُذلت للتخلص منها خلال ما يُسمى بعملية تطوير الرأسمالية. ثالثاً، لا أحد يستطيع الادعاء بأن الرأسمالية كانت خياراً لكثير من الدول وحتى الغربية منها، بل إن الشواهد التاريخية تبين أنه لم يتم اختيار الرأسمالية بصورة حرة، بل تم فرضها بصورة مباشرة أو غير مباشرة على كثير من

(1) إن المعانة الإنسانية الناجمة عن نتائج النشاط الاقتصادي لا ترصدها عادة الكتب الاقتصادية وإنما الأدبية منها كون الأدب مرآة المجتمع. ولهذا ليس عجيباً أن نجد أن من أهم روائع الأدب الغربي كتبت في القرن التاسع عشر. وحسبنا أن نذكر على سبيل المثال، أولفر تويست (Oliver Twist) عام 1839 لتشارلز ديكنز Charles Dickens (1812-1870)، والبؤساء (Les Misérables) عام 1862 لفكتور هوجو Victor Hugo (1802-1885). ومن المعلوم إن كلتا الروايتين صورتا أيما تصوير الظروف الاجتماعية والاقتصادية المأساوية بامتياز، والتي عاش في ظلها المجتمعان الإنجليزي والفرنسي في ذلك العصر، ولم يكن الوضع الاجتماعي في باقي أوروبا أفضل من ذلك، بل إن دكنز نفسه كان أحد المتأثرين وبقسوة بتلك الظروف.

الدول. وأخيراً، إن التطبيق العملي للرأسمالية كان غالباً مختلفاً، وبشكل كبير عن أنساقها النظرية، بل إنه يأتي في حالات عديدة مناقضاً تماماً لما تنادي به الرأسمالية ونظرياتها الاقتصادية كما سيتبين لاحقاً.

ومن ناحية أخرى، فإنَّ مجرد نظرة عامة على التاريخ الغربي بشكل عام، والاقتصادي بشكل خاص، فضلاً عن دراسة تاريخ دول أخرى على حدٍّ سواء، كافية لتوضح لنا عدم توقف البحث عن نظام فكري جديد كبديل عن النظام الرأسمالي. بل إن هناك عدداً من الدعوات الجادة التي تلاقي الترحيب من قبل كثيرين من أجل وضع أسس لنظام اقتصادي اجتماعي جديد. وفي هذا الصدد يقول أفهيلد: "وهكذا، وبناء على عجزه [النظام الاقتصادي الرأسمالي] عن تحقيق "الرفاهية للجميع،" آن الأوان لاستبدال نظام جديد يتسم بالكفاءة المنشودة بالنظام الاقتصادي العالمي الراهن."[1]

ومع هذا يبدو أن الانتصار النسبي للرأسمالية على الاشتراكية، كونها البديل المستخدم للمقارنة لفترة معينة من الزمن، ثم انهيار الاشتراكية ودحرها نهائياً عام 1989، قد دفع المتحمسين المتطرفين للرأسمالية إلى تصوير ذلك الانتصار بأنه نهاية للتاريخ. إن التناقضات الرأسمالية وانعدام العدالة التي أدت إلى ظهور الاشتراكية كفيلة بأن تؤدي مرة أخرى إلى ظهور نظام اجتماعي اقتصادي جديد، يتحدى الرأسمالية ما دامت الخصائص الرأسمالية المذكورة قائمة، ومع هذا فإنه من السابق لأوانه الحديث عن عمليات تغيير على المستوى الدولي في المدى المنظور على الأقل. ولكن، ليس هناك ما يمنع من مناقشة الأمر؛ لأن المناقشة بحد ذاتها تشكل جزءاً لا يتجزأ من الجهد لتحديد صورة للواقع المعيش، ولرسم أخرى للمستقبل المرجوّ على حدٍّ سواء.

---

(1) أفهيلد، هورست. **اقتصاد يغدق فقراً: التحول من دولة التكافل الاجتماعي إلى المجتمع المنقسم على نفسه**، ترجمة: عدنان عباس علي، اصدارات عالم المعرفة، الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 2007، ص201.

obeikan.com

أولاً: الرأسمالية مصطلحاً ونظاماً

1- الرأسمالية مصطلحاً

إن مصطلح الرأسمالية واحد من المصطلحات التي تعرضت إلى كثير من النقاش والجدل سابقاً ولاحقاً، وهو كغيره من المصطلحات المثقلة بالقيم، كالاشتراكية، والديموقراطية، والليبرالية، وغيرها التي إذا سألت عن معنى أي منها، فإنك غالباً لا تنتهي إلى جواب مقنع. ومما لا شك فيه أن أي نظام اجتماعي، بكل أبعاده بما في ذلك البعد الاقتصادي، لكي يُميّز عن غيره، ويحظى بمسمىً يخصه دون غيره، لا بد أن يكون مبنياً على أسس وصفات محددة. وفي حدود ما يعلم المطلع على الفكر الاقتصادي الغربي، وبغض النظر عمّا يدعيه بعضهم عندما يتحدثون تاريخياً عمّا يسمونها، بأثر رجعي، بالرأسمالية التجارية (المركنتيليون) ولاحقاً، ومنذ انطلاقة عصر الثورة الصناعية، بالرأسمالية الصناعية، فإنه ليس هناك ما يؤكد ظهور مصطلح الرأسمالية بمفهومه الحالي قبل مطلع القرن التاسع عشر (أي قبل عام 1800)، بل إن آدم سمث[1] الذي يَعُدُّه الرأسماليون الأب الروحي لعلم الاقتصاد الرأسمالي لم يثبت استخدامه لهذه المفردة قط،[2] وإن المعطيات الاقتصادية، وهيكل النظام الاقتصادي السائد في نهاية القرن الثامن عشر في بريطانيا، في الأقل، أي بعد وفاة سمث، لا يمكن وصفه بالرأسمالي.[3]

وتشير الدلائل إلى أنه ليس هناك اتفاقاً بين الباحثين على متى ظهر مصطلح الرأسمالية بمعناه المتداول حالياً؛ إذ يعزو بعضهم استخدامه الأول إلى لويس بلانك عام 1850، بينما يعزوه آخرون إلى جوزيف برودون عام 1861.[4] من

(1) آدم سمث Adam Smith (1723–1790): فيلسوف واقتصادي سياسي إسكوتلاندي.

(2) Sen, Amartya. Capitalism beyond the Crisis, *The New York Review Books*, Vol. 56, Number 5, March 26. 2009.

(3) Heilbroner, Robert. *The Making of Economic Society*, 7th edition, Prentice–Hall, Inc. 1985.

(4) لويس بلانك Louis Jean Blanc (1811–1882): سياسي ومؤرخ فرنسي، وجوزيف برودون Pierre–Joseph Proudhon (1809–1865): سياسي واقتصادي فرنسي (en.wikipedia.org/wiki/Capitalism//http:).

ناحية أخرى، معلوماً إن ماركس استخدم مصطلح "النظام الرأسمالي،" و"نمط الإنتاج الرأسمالي،" و"البرجوازية،" في إشارة إلى النظام الاقتصادي السياسي القائم حينها، وحتى عندما استخدم ماركس مصطلح الرأسمالية -يقال أنه ظهر مرتين فقط في المجلد الأول من كتابه رأس المال- فإنه ورد في إشارة إلى النظام الاقتصادي السياسي المبني على رأس المال أو الملكية الخاصة الذي كان ماركس مناهضاً له. وينطبق القول ذاته على استخدام إنجلز لمصطلح الرأسمالية الذي ورد في كتاباته بشكل أكبر نسبياً من استخدام ماركس له؛ لأن ماركس وإنجلز[1] كانا يناهضان النظام الاقتصادي السياسي ذاته إذ إنه النظام الاقتصادي المعلوم لهما في حينه، ومن ثمّ فإن وجود الإشارة إلى الرأسمالية في كتابات ماركس، وإنجلز لا يدعم استخدامهما لها بالمعنى المقصود حالياً. ويبدو أن مصطلح الرأسمالية شاع بعد استخدام سمبارت له عام 1902 ومن ثَّم فيبر عام 1904.[2]

ونعتقد أن القول بأن سمبارت هو أول من استخدم مصطلح الرأسمالية، بمعنى أقرب إلى المعنى المتداول حالياً، هو الأقرب إلى الصواب، آخذا بعين الاعتبار أن سمبارت أهتم بدراسة العوامل التي أدت إلى ظهور الرأسمالية، بل وقسم الرأسمالية إلى ثلاث مراحل ابتدأها مع مطلع القرن السادس عشر، أي أنه نسب، بأثر رجعي، جميع الأنظمة الاقتصادية منذ ذلك التاريخ إلى الرأسمالية. ويمكن القول بلا تردد إن مصطلح الرأسمالية بالمعنى الاقتصادي الحديث -أي ذاك المرتبط بالاقتصاد الليبرالي بما في ذلك مجتمعه الاستهلاكي كما هو في النظرية الاقتصادية- هو من مفردات القرن العشرين وحسب.

(1) كارل ماركس Karl H. Marx (1818-1883): فيلسوف، وعالم اجتماع، وسياسي، ومفكر اقتصادي بروسي-ألماني، وفريدريك إنجلز Friedrich Engels (1820-1895): فيلسوف، وعالم اجتماع، واقتصادي سياسي ألماني، ولقد أسسا معاً الفكر الماركسي الذي بنيت عليه الأنظمة الشيوعية والاشتراكية (المرجع السابق).

(2) فيرنر سمبارت Werner Sombart (1863-1941): اقتصادي وعالم اجتماع ألماني، وماكس فيبر Max Weber (1864-1920): فيلسوف وعالم اجتماع واقتصادي سياسي ألماني (المرجع السابق).

2- الرأسمالية نظاماً

يتسائل سن[1] فيما إذا كانت الرأسمالية، كمفردة، ما تزال ذات استعمال في هذه الأيام، أو بعبارة أخرى، فيما إذا كانت الأنظمة الاقتصادية القائمة حالياً في الغرب يمكن أن تُعد أنظمة رأسمالية فعلياً، إلا أنه يعتقد أن الرأسمالية تبقى نموذجاً مرغوباً خاصة بعد سقوط الاشتراكية. ويتساءل سن كذلك عن الصفات المحددة التي تجعل من نظام معين، سابقاً أو لاحقاً، نظاماً رأسمالياً دون شك، ويشير إلى أن استخدام آلية السوق في النشاطات الاقتصادية، والملكية الخاصة للموارد الاقتصادية، والاعتماد على دافع الربح والمكافآت الشخصية تُعدّ عوامل محددة للرأسمالية.[2] من ناحية أخرى، يُعرف رايزمان الرأسمالية على أنها: "نظام اجتماعي يعتمد على الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج، ويتميز بالسعي وراء المصلحة المادية الذاتية في ظل الحرية، ويقوم على التأثير الثقافي العقلي. واستناداً إلى الأسس والسمات الرأسمالية الأساسية، تتميز الرأسمالية كذلك بالادخار، وتراكم رأس المال، والتبادل والنقود، ومالية المصلحة الذاتية، ودافع الربح، وحرية المنافسة الاقتصادية، وعدم المساواة الاقتصادية، ونظام الأسعار، والتقدم الاقتصادي، وبانسجام المصلحة الذاتية المادية للأفراد المشاركين فيه كافة."[3]

والجدير بالذكر أن كلاً من سن، ورايزمان اعتقدا خطأً أن العوامل المحددة للنظام الاقتصادي السوقي هي عينها المحددة للنظام الرأسمالي، وهذا ليس صحيحاً؛ لأن تلك العوامل وجدت جميعها مع وجود السوق التي جاءت إلى حيز الوجود قبل ظهور الرأسمالية بقرون عدة. بل إن مجرد وجود السوق الصانعة للأسعار تاريخياً، وبالشروط النظرية التي وضعها الاقتصاديون الرأسماليون

(1) أمارتيا سن Amartya K. Sen: هو فيلسوف واقتصادي هندي حصل على جائزة نوبل في الاقتصاد لعام 1998.

(2) Sen, Amartya. Capitalism beyond the Crisis, op. cit..

(3) Reisman, George. Cpitalism: A Treatise on Economics. *TJS. Books*, 1998, p. 19, http://www.capitalism.net/Capitalism/CAPITALISM_Internet

أنفسهم، يعني أن جميع تلك العوامل كانت موجودة بالضرورة، وإلا لما أمكن وجود السوق بالمعنى الاقتصادي وكذلك الاقتصاد السوقي. وهذا ليس بالجديد لقد سبقهم إلى هذا الخلط عدد كبير من المفكرين الغربيين، نذكر منهم على سبيل المثال بولاني،[1] وبروديل.[2]

من جانب آخر، يبين شابرا،[3] وبشكل مفصل، العوامل المحددة للنظام الرأسمالي؛ إذ إنه يرى أن النظام الرأسمالي هو النظام الـذي يَعُد التوسع المتسارع في الثروة، وإشباع الرغبات أموراً أساسية للرفاهية الإنسانية، ويرى أن المبادرة الفردية قادرة على تحقيق المصلحة الفردية، في إطار حرية غير مقيدة من خلال سوق تنافسية حرة، وعلى تحقيق التخصيص الأمثل والأكفأ للموارد الاقتصادية النادرة، في غياب دور هام للحكومة، والمنظومة القيمية الاجتماعية، والذي يدّعي أن سعي الفرد إلى تحقيق مصلحته الخاصة يؤدي تلقائياً، ودون قصد منه، إلى تحقيق الصالح العام. والجدير بالذكر، إن ما يُدعى بالرأسمالية الكلاسيكية أو التقليدية -"اقتصاد دعه يعمل"- المنبثقة عن العوامل المذكورة ليست موجودة في أي مكان؛ لأنها كانت عرضة للتغير عبر الزمان والمكان. فتاريخياً، كان من الضروري إحداث عدد من التغييرات الأساسية في النظام الاجتماعي، والاقتصادي القائم حينها، والذي يُسميه بعضهم جزافاً بالرأسمالي، من أجل تخفيف آثار انعدام المساواة والعدالة الاجتماعية التي اتصف بها ذلك النظام، والتي استمرت مع النظام الاقتصادي الرأسمالي المنبثق عن النظام السابق، بغض النظر عن الاهتمام الظاهري في الجانب الاجتماعي.

ومما سبق يتبين لنا أن الرأسمالية تعتمد بشكل أساس في الإنتاج والتوزيع على مؤسسة السوق الرأسمالية، مما يجعلها المؤسسة الأكثر أهمية في النظام

---

(1) Polanyi, Karl. *The Livelihood of Man*, New York: Academic Press, Inc. 1977.

(2) Braudel, Fernand. *Civilization and Capitalism*, 15th-18th Century: The Wheels of Commerce (Vol. 2), University of California Press, 1982.

(3) شابرا، محمد عمر. **الإسلام والتحدي الاقتصادي**، سلسلة إسلامية المعرفة (14)، عمان: المعهد العالمي للفكر الإسلامي، 1996.

الرأسمالي. ومعلوم أن السوق الرأسمالية ليست سوقاً صانعة للأسعار فحسب، بل وذاتية الضبط أيضاً انسجاماً مع مبدأ الحرية الاقتصادية بمفهومها الرأسمالي، وهي بذلك تُعد نوعاً خاصاً من السوق الذي تطور من الفكر الرأسمالي الليبرالي، لهذا فإنها تخص هذا الفكر دون غيره.[1] ومن ناحية أخرى، ولكثرة جريان الربط بين الرأسمالية والسوق، اعتقد بعضهم خطأً أنَّ الرأسمالية تتميز عن غيرها من الأنظمة بهذه السمة، بل إنَّ بعض المحللين يعزون تفوق النظام الاقتصادي الرأسمالي على الأنظمة الشمولية إلى كونه نظاماً سوقياً، غير أنَّ المعلوم تاريخياً، وكما أشرنا سابقاً، أنَّ ظهور السوق إلى حيز الوجود جاء قبل الرأسمالية بقرون عدة.

3- الرأسمالية والمجتمع الاستهلاكي

ولكن، ما الذي جاءت به إذن الرأسمالية؟ إن من أهم ما جاءت به الرأسمالية، يقتصر فكرياً ونظرياً على توظيف مفهوم الإنسان الاقتصادي -بصفاته الفردية، والعقلانية، والنفعية المادية، وأساليب عمله- وتوظيف الحرية الاقتصادية، ومفهوم السوق التنافسية ذاتية الضبط، انسجاماً مع النظرة الطبيعية للاقتصاد مع الاستخدام الرياضي المفرط عند التعامل مع الظاهرة الاجتماعية، وإقصاء أي دور للقيم في تشكل تلك الظاهرة، ضمن النظرة العامة للحياة التي تتبناها الرأسمالية العلمانية، وعملياً على خلق النزعة الاستهلاكية، ومن ثمّ المجتمع الاستهلاكي. ويشير شيفر[2] إلى أن السوق، كي تكون رأسمالية، فإنها تتطلب وجود الديموقراطية كونها البنية السياسية أو الإطار السياسي اللازم لتلك السوق.

وبناءً عليه، فإنه لا يمكن وصف النظام الاقتصادي السائد في القرن التاسع عشر، وذاك الذي ساد في القرن العشرين وما زال بالرأسمالية، وذلك للاختلاف

(1) Oran, Ahmad F. Islamic State's Experience and the Rise of the Market: the Challenge of the Evidence, *Dirasat, Adm. Sciences*, University of Jordan's Press, Vol. 25, No. 1, 1998, pp. 221–230.

(2) شيفر، أولريش. **انهيار الرأسمالية: أسباب إخفاق اقتصاد السوق المحررة من القيود**. ترجمة: عدنان عباس علي، إصدارات عالم المعرفة، الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 2010.

الكبير بينهما. لقد كان المجتمع الغربي في مطلع القرن التاسع عشر ما زال زراعياً في الغالب، ولهذا انصب الاهتمام خلال هذا القرن على الإنتاج عموماً، والصناعي منه خصوصاً. ومع الأخذ بالحسبان التحولات الاجتماعية الكبيرة في المجتمع الغربي، وتحديداً في بريطانيا -في تلك الفترة- إذ ظهرت اليد العاملة كشريحة اجتماعية محترمة، وأصبح العمل وسيلة مقبولة اجتماعياً للعيش، نتيجة للثورة الصناعية والتطور في الزراعة، لكن المجتمع لم يبلغ بعد مرحلة الرأسمالية كما هي اليوم؛ إذ إن الاهتمام استمر منصباً أساساً على الإنتاج.

لهذا كان لا بد من إدخال المجتمع لاحقاً في تحول اجتماعي كبير آخر على جانب الاستهلاك، استكمالاً للتحول الاجتماعي، كي يصبح تحقيق الهدف الرأسمالي أمراً ممكناً عملياً؛ إذ إن العمل على تعظيم الإنتاج دون وجود آليات مناسبة لتصريفه يوقع النظام، كما وقع، في مشكلة فائض في الإنتاج. ولهذا فإنه لا يستقيم تحديد ظهور الرأسمالية القائمة بظهور عصر الإنتاج الصناعي فقط، وإنما بظهور المجتمع الاستهلاكي إلى جانب ذلك. ومن المعلوم أن نشأة المجتمع الاستهلاكي جاءت أساساً نتيجة لتطوير شخصية اجتماعية جديدة سميت بالمستهلك. وبعبارة أخرى، إن "صناعة المستهلك" تقف وبقوة وراء ظهور الرأسمالية القائمة؛ لأن تلك الصناعة كانت العامل الحاسم الذي جعل من السوق، انطلاقاً من الثقافة الرأسمالية، أولاً مؤسسة "مستقلة" عملياً عن المجتمع، وثانياً الموجه الفعلي لسلوك المستهلك أي الفرد المحكوم بالنزعة الاستهلاكية.[1] وقد تم توجيه ذلك السلوك من خلال ربط النزعة الاستهلاكية

(1) فعلى سبيل المثال، لقد كان ممنوعاً قطعاً على المواطن، قبل سنوات معدودة، الحصول على هاتف لاسلكي في عدد من الدول بما فيها العربية من منطلق "الأمن القومي" نتيجة للهواجس الأمنية! لكن السوق قلبت الأمر رأساً على عقب وجعلت الممنوع مسموحاً، بل ومرغوباً، عندما ضربت بعرض الحائط الأمن القومي والهواجس الأمنية لتلك الدول، وقامت بإدخال الهواتف الخلوية إلى العمل رغم أنف الحكومات. وتتجلى المفارقة العجيبة في أن الحكومات التي كانت تمنع استخدام تلك الأجهزة، أخذت تلهث وراء شركات الاتصالات الخلوية للعمل في دولها. وهكذا قامت السوق بتطويع الحكومات والمجتمع بأسره، حتى الأطفال، وقلبت الأولويات الاجتماعية؛ إذ تمكنت من جعل الأجهزة الخلوية سلعاً أساسية لابتزاز الشعوب الفقيرة إلى درجة=

عن قصد بتحقيق الذات والمكانة الاجتماعية بل وحتى التوازن النفسي. وفي هذا الصدد يقول غالبرث:[1] "[إن] جميع أشكال إقناع المستهلكين تؤكد أن استهلاك السلع هو أكبر مصدر للسرور وأعلى مقياس للإنجاز البشري."[2] وبناءً عليه، إن خلق المجتمع الاستهلاكي هو العامل الذي مكّن من استكمال حلقة الإنتاج والاستهلاك، وهذا الأمر لم يتحقق إلا في القرن العشرين فقط.

وفي تحليله التاريخي لسلوك كل من المجتمع الأوروبي والمجتمع الأمريكي، ذهب روبنز[3] أيضاً إلى ما ذهبنا إليه؛ إذ يقول: إن المنتج كان معنياً تاريخياً بتصريف السلع التي ينتجها، إلا أنه لم يسجل بشكل عام أن المنتج كان يفعل كثيراً من أجل استقطاب المشترين إلى سلعه، اعتقاداً منه أن المشتري، إن عاجلاً أو آجلاً، لا بد أن يبحث عن السلعة التي يريد عند ظهور الحاجة إليها. إلا أن موقف المنتج المذكور تغير بشكل كبير في القرن العشرين، خاصة في الولايات المتحدة الأمريكية؛ إذ أخذ المنتج على عاتقه العمل الدؤوب على تغيير عادة الشراء المشار إليها، أي أن لا ينتظر المشتري، وإنما أن يأخذ بزمام المبادرة لدفع المشتري إلى القيام بعملية الشراء، وبالسرعة الممكنة. ولتحقيق ذلك كان لا بد من العمل على إضفاء صفة الأساسية على السلع الكمالية، أي تحويل السلع الكمالية إلى سلع أساسية، انطلاقاً من أن السلع الأساسية تستقطب دائماً بطبيعتها المشتري الذي لا يستطيع الاستغناء عنها.

= أن الطالب الجامعي أصبح يدخل إلى قاعة المحاضرات لا يحمل كتاباً أو دفتراً بل ولا قلماً بينما يحمل أحدث الأجهزة الخلوية خاصةً "الذكية" منها! ولعل الدور الذي تضطلع به وسائل الإعلام، التي هي جزء لا يتجزأ من السوق، في التأثير، بل قل في صياغة، الرأي العام، وعلى كل المستويات لا يحتاج منا أي تعليق إذ إن الشواهد الحية على ذلك كثيرة جداً.

(1) جون كنث غالبرث John Kenneth "Ken" Galbraith (1908–2006): اقتصادي أمريكي من أصول كندية وهم من الاقتصاديين المشهورين عالمياً. http://en.wikipedia.org/wiki/

(2) نقلاً عن شابرا، **الإسلام والتحدي الاقتصادي**، مرجع سابق، ص69.

(3) Robbins, Richard H. *Global Problems and the Culture of Capitalism*, Allyn & Bacon/ Longman. 2005.

ويقول روبنز إن التغيير المطلوب، الذي وقع في الغرب بشكل غير طبيعي، وتطلب فترة طويلة نسبياً من الزمن، والذي انتشر لاحقاً عالمياً بسرعة كبيرة، جاء مدفوعاً بمجموعة من العوامل التي أسهمت بقوة في صياغة ثقافة المجتمع الاستهلاكي الذي تُشكل فيها البضائع أو السلع والخدمات العنصر الرئيس، والواجب الأول للمستهلك هو الشراء، وهذه العوامل هي: ثورة في التسويق والإعلانات التجارية، وإعادة هيكلة مؤسسات اجتماعية كبرى، وثورة في القيم الروحية والفكرية، وإعادة تشكيل المكان والمجموعات السكانية.[1]

ويبين روبنز أن العملية التسويقية قد عملت على تغيير كبير في معنى، وكيفية تقديم وعرض السلع، وأن الإعلانات التجارية قد أسهمت بشكل كبير في خلق المستهلك من خلال العمل وبعنف على صياغة رغبات الأفراد، وإضفاء القيم على السلع. ويلاحظ أن الإعلانات التجارية لا تتحدث كثيراً عن المنتَج ذاته بقدر ما تتحدث عن الآثار التي يتوقع أن يحققها المشتري لقاء شراء منتج بعينه؛ إذ أصبح هناك ربط بين الحصول على سلع بعينها والمكانة الاجتماعية، وعلى أخرى وتحقيق الذات، وهكذا. ويشير روبنز إلى أن استخدام فكرة الأزياء، التي تضغط وبقوة على المشتري للشراء ليس من منطلق الحاجة، وإنما من منطلق الرغبة في الانسجام مع ما يُسمى التطابق مع الزي الحديث (Fashionable)، فضلاً عن الخدمات المقدمة، ومن أهمها الائتمان الاستهلاكي، التي كانت من بين أهم العوامل المساندة للعملية التسويقية. ولا يسعنا هنا إلا أن نضيف أن الشركات المنتجة للأجهزة الإلكترونية والكهربائية – مثل أجهزة الحاسوب وبرمجياتها، والأجهزة الخلوية "الذكية" وما شابهها وتطبيقاتها، وشاشات العرض وغير ذلك – أخذت هي الأخرى أيضاً في استخدام فكرة الأزياء، وذلك من خلال إنتاج تلك الأجهزة والتطبيقات في أجيال متتالية، يشكل كل منها "زياً جديداً!" للضغط على المستهلك من أجل الشراء من منطلق الانسجام المذكور ليس إلا، علماً أن الهدف من وراء ذلك يكمن في تحديد العمر الافتراضي لتلك الأجهزة والبرمجيات.

(1) Ibid.

ولقد تمت إعادة هيكلة المؤسسات التعليمية والثقافية وعلى رأسها الجامعات، والمؤسسات الحكومية وعلى رأسها وزارة التجارة الأمريكية، والمؤسسات الاجتماعية وعلى رأسها العائلة، والمالية وعلى رأسها البنوك – وظيفياً للتشجيع على الاستهلاك السلعي. ومن المعلوم أن جميع البرامج والمناهج التعليمية ذات العلاقة بالأعمال القائمة حالياً في جميع الجامعات، لم تكن موجودة قبل القرن العشرين. ويشير روبنز إلى الدور الكبير الذي قامت به وزارة التجارة الأمريكية فضلاً عن السياسات المالية الحكومة، مثل القروض العقارية في التشجيع على الاستهلاك. وأصبحت البطاقات الائتمانية المصرفية، وتلك التي تصدرها المحال التجارية الكبرى، حساب ائتماني مستمر، لتمكين المستهلك من تمويل مشترياته. وقد تحول المجتمع الأمريكي عن قيم مثل التوفير، والتواضع، والاعتدال، والتدبير إلى الإنفاق القهري وإشباع الذات، وتمت إعادة ترتيب أماكن العيش وخلق الضواحي الممتدة بعيداً عن مركز المدينة، والمجمعات التجارية الكبرى أو مراكز التسوق، وكل ما ترتب عن ذلك. كما تم تقسيم المجتمع إلى فئات سكانية، ومن ثم أصبحت الإعلانات التجارية تستهدف كل فئة منها على حدا، فعلى سبيل المثال أصبح الأطفال فئة سكانية مستهدفة بعنف منذ مطلع القرن العشرين، وأصبح الإنفاق الأسري على ألعاب وملابس الأطفال، وغير ذلك يمثل رقماً يسيل له لعاب بائعي تلك السلع؛ إذ يُقّدر هذا الرقم بمئات المليارات.[1]

من ناحية أخرى، ومع أنَّ الرأسمالية تُعد نظاماً اجتماعياً واقتصادياً للسوق، إلا أنها ليست النظام السوقي الوحيد أو الأول تاريخياً. ويمكن القول بأن السوق في الدولة الإسلامية تمتعت بكل الخصائص والشروط اللازمة لنشأة أية سوق صانعة للأسعار من وجهة نظر اقتصادية كما سيتبين لاحقاً في الفصل الثامن. وعليه، لعلنا لا نجانب الصواب إذا قلنا: إن النظام الاقتصادي في الدولة الإسلامية يتمتع بالريادية؛ إذ تشير الدلائل النظرية والوقائع التاريخية إلى أنه

(1) Ibid.

النظام السوقي الأول المستكمل لجميع عناصر السوق الصانعة للأسعار، ومن ثمّ الاقتصاد السوقي. ومن جانب آخر، يمكن القول: إن فهم الرأسمالية بوصفها نظاماً اجتماعياً، واقتصادياً يتطلب بالضرورة الإلمام بالخلفية الفكرية الخاصة التي بُنيت عليها.

ثانياً: الخلفية الفكرية للرأسمالية

1- الصراع الفكري والحركة التنويرية

معلوم أن المجتمع الغربي أخذ، على المستوى المؤسسي منذ زمن بعيد، مساراً منفرداً، إلى حد ما، بعيداً عن تعاليم الكنيسة، الأمر الذي عُرف لاحقاً بالفصل بين الكنيسة والدولة، مما حدا ببعض منا تفسير ما وقع، خطأً، وما زال، بقصد أو دون قصد، بالفصل بين الدين والدولة![1] وغني عن القول فإن المجتمع الغربي قد أُقحم تاريخياً في معارك طويلة نيابة عن الملوك والأباطرة من ناحية، والباباوات من ناحية أخرى، ظاهرياً، على المرجعية، وباطنياً على المصالح، وليس على الدين بما هو دين؛ إذ كان كلا الطرفين يؤمن بالمعتقد ذاته، ولم يكن هناك من هو منكر لذلك. وقد تطور الصراع المذكور لاحقاً، بقصد التخلص من الهيمنة المؤسسية للكنيسة على كل من الصعيد الفكري والتربوي، انطلاقاً من أنّ الكنيسة كانت الموجة الأول للسلوك الفردي والجماعي من خلال تعاليمها، والصعيد السياسي، انطلاقاً من الدور السياسي للكنيسة، من خلال تأثيرها على

(1) إن مقولة "الفصل بين الدين والدولة،" ومقولة "الدولة المدنية،" لا تمتان بصلة إلى التاريخ الغربي خلافاً لما يُعتقد؛ إذ إنه لا يدور الحديث في الغرب عن الفصل بين الدين والدولة، وإنما الفصل بين الكنيسة والدولة، وليس هناك تأريخ للدولة المدنية، وإنما الدولة القومية أو الدولة الحديثة والمجتمع المدني، وشتان بين هذا وذاك. ولقد استخدم بعضنا مقولة الفصل بين الدين والدولة لأسباب لا أظنها تخفى على أحد. لكن، يبدو أنه تمت تنحية هذه المقولة مؤخراً لصالح مقولة الدولة المدنية؛ لأن هذه ليست مباشرة، بل قد لا تبدو تبعاً للطرح، أنها تتعارض مع المنظومة الثقافية للمجتمع. لذا، يصعب على المرء قبول أو رفض مقولة الدولة المدنية، وذلك لعدم وضوح ما يُقصد منها، لأنها تطرح عادة دون تقديم تعريف لها وكأنها مُسلَّمة. لهذا، لعل الأفضل من باب حسن النوايا أن يُقال للمتلقي ما في السلَّة، وأن يُستغنى عن السلَّة.

الحكام والمؤسسات السياسية على حدّ سواء، والصعيد الاقتصادي، انطلاقاً من تحالف الكنيسة مع النظام الإقطاعي -الذي كانت الكنيسة إحدى أكبر مؤسساته- ومن ممارساتها الجبائية وغير ذلك، والصعيد الأخلاقي، انطلاقاً من سلوك رجال الدين. إن جذور الصراع بين الكنيسة والدولة لم يكن بالمطلق دينياً ولا فكرياً، ولم يكن حول حقوق وحريات المواطنين، وإنما كان من أجل تحقيق مكاسب سياسية واقتصادية للسلطة، سواءً سلطة الكنيسة أو الملوك، من خلال سعي كل طرف إلى السيطرة على الطرف الآخر. ولا شك، أنه وقع لاحقاً تراجع في دور الكنيسة عموماً، وتقدم كبير في دور السلطة العلمانية خاصة بعد الثورة الفرنسية عام 1789، لكن استطاعت الكنيسة أن تُكيّف نفسها مع الظروف الجديدة لتتابع ممارسة دورها التربوي، والسياسي، والاجتماعي، والاقتصادي، من خلال أدوات جديدة ممثلة بالمؤسسات التعليمية والاجتماعية، والأحزاب السياسية التابعة لها، الأمر الذي مكنها وما زال من التدخل في صناعة السياسات التي تهم الكنيسة حيث وجدت، والشواهد على ذلك كثيرة.[1]

(1) لا شك أن تاريخ الكنيسة ليس موضوعنا، لكننا سنورد هنا بعض الإشارات في نقاط، لتوضيح هذه الظاهرة الأوروبية الخالصة؛ إذ لا يعرف التاريخ لها مثيلاً، والتي تعود جذورها إلى عهد بعيد، وذلك لارتباطها بموضوعنا. معلوم تاريخياً أن كلاً من الباباوات والأباطرة كانوا يعينون مناصب كهنوتية (من منطلق الحق المقدس) تابعة لكل منهم، ولقد كانت ظاهرة السيمونية (Simony) -المتاجرة بالرتب والمناصب الكهنوتية- والتي كان يترتب عنها مكاسب مادية وسياسية كبيرة، منتشرة على نطاق واسع في أوروبا منذ القرن الغربي الثامن تقريباً؛ إذ كان الأباطرة والملوك، بل حتى الأغنياء من الإقطاعيين يوزعون أديرة وأبرشيات كما يرغبون. وفي محاولة لحسم أمر تنصيب الرتب الكهنوتية التي كان البابا يرى أنها من صلاحيات الكنيسة، دخل البابا غريغوريوس السابع في صراع مع الإمبراطور هنري الرابع ملك ألمانيا عام 1075، لكن الإمبراطور لم يُلق بالاً لموقف البابا واستمر في توزيع الأديرة والكنائس بحسب رغبته، وقد بلغ الصراع ذروته عندما خلع كل منهما الآخر. ودارت الحرب بين حلفاء الطرفين ظاهرياً على مرجعية تعيين المناصب، والذي بات يُعرف تاريخياً بصراع التنصيب (The Investiture Contest)، إلا أنه كان صراعاً على المصالح. وجاءت اتفاقية مدينة ورمس (Concordat of Worms) عام 1122 لتضع حداً مؤقتاً للصراع؛ إذ اتفق على نطاق ولاية كل طرف، انظر:

- باللين، كاميللو. **تاريخ الكنيسة - من فجر الكنيسة إلى نهاية القرن الخامس عشر**، القاهرة: دار شرقيات للنشر والتوزيع، 2004.

ولقد أدى الصراع بين المجتمع، ممثلاً بقواه السياسية، الرافض لتعاليم الكنيسة ومواقفها الفكرية والتربوية، وأدوارها الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، من جهة، والكنيسة، المتمسكة بسلطاتها تلك، من جهة أخرى، إلى تراجع نسبي وملحوظ في دور الكنيسة. فضلاً عن ذلك، فإن الشعور المعادي لرجال الدين نتيجة لسلوكهم البعيد عن الاستقامة والتقوى انعكس سلباً على الدين نفسه، الأمر الذي أدى إلى ظهور موقف مناهض للدين عموماً.[1] لكن هذا لا يعني بالضرورة أن الكنيسة خرجت نهائياً من المشهد، وإنما يعني أنه أصبح هناك طرف آخر، يشاطر الكنيسة السلطات التي كانت تقريباً تتمتع بها وحدها، ولمدة طويلة من الزمن، بعد أن اضطرت الكنيسة إلى التخلي عن قدر ما من سلطاتها تلك. وكما يقول فاسولت:[2] "صحيح أن الفصل بين الكنيسة والدولة قد ترك رجال الدين دون سلطة سياسية [مباشرة] في العالم الحديث، ولكن من غير الصحيح تماماً القول: إن الدين ليس له أهمية في السياسة الحديثة أو إن الدولة الحديثة لا تفرض نوعا معيناً من المعتقد الديني."

ومما يعنينا هنا أنَّ الغرب كان بحاجة إلى ملء الفراغ الفكري الناجم عن عدم قناعة المجتمع الغربي بتعاليم الكنيسة، ومن ثمّ رفضه لها ولما تمثله، لتهيئة الظروف من أجل الانتقال من نموذج معرفي ثلاثي الأبعاد قوامه: الإله والإنسان والطبيعة، إلى نموذج معرفي ثنائي الأبعاد قوامه: الإنسان والطبيعة. ومما انعكس بالضرورة عن ثنائية النظرة تلك تفسير المجتمع والمؤسسات الاجتماعية على أنها مجرد تعبيرات أو نتاج للعقل البشري، بمعنى إنه ليس لها

(1) يشير ديورانت إلى أنه كان هناك "كثير من الانحلال الأخلاقي بين رجال الدين، بحيث إنَّه يمكن الاستشهاد بألف حالة وحالة للدلالة على ذلك." انظر:

– Durant, Will. *The Story of Civilisation*, Simon & Svhuster, 1953, Vol. 5, p. 527.

نقلاً عن: شابرا، **الإسلام والتحدي الاقتصادي**، مرجع سابق، ص47.

(2) Fasolt, Constantin. *Separation of Church and State:* the Past and Future of Sacred and Profane, Fourth National Conference of the Historical Society, June 3–6, Maine, USA, 2004, P. 6.

كيان ذاتي. وبناءً عليه، يمكن اختصار جميع القوانين الاجتماعية إلى قوانين نفسية فردية.[1] ولتحقيق ذلك نشط الفلاسفة المتطرفون، ووضعوا الأرضية الفكرية التي تُشكِل فيها العقلانية، والفردية، والنفعية حجر الزاوية، والمحرك الوحيد للسلوك الفردي، ومن ثم المجتمعي. وهكذا ولد من رحم هذا الفكر "الإنسان الاقتصادي" (Homo Oeconomicus) الذي تصفه فلوريسكو[2] بأنه الانسان الذي يُعد نموذجاً للاقتصادي الليبرالي الموصوف بالعقلانية التامة، والأنانية التامة، والحرية، والمنافسة، وأنه اجتماعي تام! وغني عن القول فإن أية مناقشة تحليلية علمية لواقع ومستقبل الرأسمالية تتطلب بالضرورة، عند القيام بها، فهم الأسس النظرية لذلك النظام، فضلاً عن التطور التاريخي والفهم الغربي للعلوم الاجتماعية، ومن ضمنها الاقتصاد.

ومعلوم أن تطور العلوم الاجتماعية الغربية تاريخياً تأثر وبشكل كبير بما يُسمى بالحركة التنويرية. وفي هذا الخصوص، يقول شابرا: لقد "أُسندت لقوة العقل وحده ثقة عظيمة في قدرته على إرساء الحقائق ما وراء الطبيعة (الميتافيزيقية) المطلقة." وقد جاء هذا في الواقع كنتيجة حتمية للطبيعة العلمانية للحركة التنويرية التي رفضت بصورة مطلقة القبول بوجود أية معرفة تنبثق عن "قوى ما وراء الطبيعة (الله)،" وما زالت كثير من النتائج الأساسية لهذا الرفض قائمة إلى يومنا هذا في دراسات العلوم الاجتماعية بصورة عامة، وفي الاقتصاد بصورة خاصة.[3] وإلى مثل هذا ذهب أيضاً ملكاوي[4] الذي يرى أن العقلانية

(1) Wong, Stanly. *The Foundation of Paul Samuelson's Revealed Preference Theory*, revised edition, Routledge, 2006.

(2) Florescu (cas.Gherghel), Drd. Laura. Human Behavior, Economic Theories and Financial Crisis, The International Conference of Economics and Administration, Faculty of Administration and Business University of Bucharest, Romania, 14–15 Nov., 2009, p. 304.

(3) شابرا، **الإسلام والتحدي الاقتصادي**، مرجع سابق ص48.

(4) ملكاوي، فتحي حسن. **منهجية التكامل المعرفي: مقدمات في المنهجية الإسلامية**، عمان: المعهد العالمي للفكر الإسلامي، 2011، ص166–167.

العلمية عملت على إزاحة الميتافيزيقا والدين تماماً، وقامت بصياغة فلسفة وضعية، علمانية، تبشر بالقدرات المطلقة للعلم ومنهجه على تمكين الإنسان من السيطرة على الطبيعة.

ومن ثمّ، فقد فُهم العالم، بشقيه الطبيعي والاجتماعي، على أنه عالم يدار بالكامل بقوانين طبيعية فقط، لا مجال للتدخل في عملها من قبل أي طرف، لهذا يتم التعامل مع الظاهرة الاجتماعية على أنها ظاهرة طبيعية، بمعنى أنها تُعامل كقضية مادية بحتة تخضع للملاحظة ومن ثم القياس والتجربة والتنبؤ. ونتيجة لذلك، أصبحت العلوم الاجتماعية معرضة بصورة أكثر للمادية والحتمية واليقينية، وبعيدة كل البعد عن كونها علوماً تتعامل مع ظواهر بشرية سلوكية، وتم تفسير السلوك البشري بشكل فيزيائي. وهكذا عُدّ الإشباع المادي للبشر هو الأساس والهدف الذي يستحق أن يُسعي إلى تحقيقه، بل القيمة الوحيدة التي يُنادى لها بحسب رأي أتباع المذهب النفعي. وبناءً عليه، أصبح كل من التوسع في الملذات والمسرات في المجتمع (بدلاً عن الحق والعدل والصواب)، وتقليص حالات الآلام والأحزان (بدلاً عن الباطل والظلم والخطأ)، الهدف الإنساني الأسمى في ظل الحركة التنويرية الأنجلو – سكسونية.

ومن ناحية أخرى، وانطلاقاً من الإيمان الأعمى بأن الحقائق العالمية تستمد وجودها انطلاقاً من قواها الذاتية، وبصورة مستقلة عن أي تأثير بشري، فان مصير البشرية بدوره يتم تحديده اعتماداً فقط، على قوى خارج نطاق السيطرة البشرية. وحسبنا أن نُذكّر القارئ بما يعتقده الاقتصاديون عن قوة وقدرة القوانين المسماة بالقوانين الاقتصادية التي تفرض نفسها، ولا حيلة للإنسان حيالها، وبوجهة نظر ماركس أيضاً حول دور ما يُسمى بالبنية التحتية (العامل الاقتصادي) في تحديد البنية الفوقية (كامل الوضع الاجتماعي)، فضلاً عن الحتمية التاريخية لمسيرة المجتمع نحو الاشتراكية، ومن ثم الشيوعية في ظل انعدام دور للإنسان في ذلك.

جاء هذا كله نتيجة حتمية للإجابة عن واحد من أهم الأسئلة الكلية في نظرية المعرفة ألا وهو: ما علة وجود الإنسان؟ إن انتفاء وجود البُعْد الثالث،

أو بُعْد الإله، من النموذج المعرفي الغربي، أدى إلى اختزال، وحصر الأفق الزمني للحياة في بُعْد الحياة الدنيا ليس إلا. ومن ثمّ لم يعُد هناك من هدف يستحق من الإنسان السعي من أجل تحقيقه إلا الابتعاد عن الأحزان والآلام وتحقيق السعادة الدنيوية، وذلك من خلال الحصول على الملذات والمسرات المادية بكل أشكالها وصورها عن طريق تحقيق الثروات المادية؛ لهذا جاء الإنسان الاقتصادي الذي ولد من رحم الفكر الغربي شغوفاً بحب المال، مندفعاً إلى الحصول عليه، وبكل الوسائل الممكنة، تحت ذريعة حقه في السعي وراء تحقيق مصلحته الخاصة.[1] بهذه العقلية يتفاعل الأفراد المنحدرون من سلالة الإنسان الاقتصادي ضمن الأطر السوقية الرأسمالية، وعلى رأسها المنافسة في ظل "الحرية الكاملة والقبول الاجتماعي" لتفاعل قوى السوق التنافسية من أجل تعظيم كل طرف لمصلحته الخاصة، الذي هو أسمى الأهداف، ومعيار النجاح.

وبما أنَّ تحقيق تلك المصلحة، بل وتعظيمها، أصبح الهدف والمعيار في آن معاً للدور الاجتماعي الوحيد للفرد، فإنه لا يُتوقَّع من قوى السوق الرأسمالية إلا السير في هذا الاتجاه، وليس ثمة ما يمكن أن يُلام عليه الإنسانُ الاقتصادي، في سعيه نحو بلوغ ذلك الهدف. ويُزعم أن هذا السلوك يحظى بالقبول الاجتماعي من منطلق الإيمان الأعمى بأن التفاعل الحر، بين قوى السوق الراشدة، يؤدي إلى تحقيق الفرد لمصلحته الخاصة، ويؤدي هذا تلقائياً إلى تحقيق الصالح العام، ولعل هذا ما دفع بولاني إلى القول بأن السوق الرأسمالية تُعد "أكثر من كونها

(1) ليس هناك من يختلف على القول بأهمية السعي وراء تحقيق المصلحة الخاصة، فالإنسان مفطور على حب مصلحته والسعي وراء تحقيقها والحفاظ عليها. وإنما تكمن المشكلة، من ناحية، في الإفراط في الهالة المعطاة لدور المصلحة الخاصة، وعدها، من ناحية أخرى، الهدف الأسمى والوحيد الذي على الإنسان العمل على تحقيقة بكل الوسائل الممكنة، وهذا ما سوغ ويسوغ للفرد فعل كل شيء في سبيل تحقيق تلك المصلحة، دون مراعاة لمصلحة الآخرين، والصالح العام على حدٍّ سواء، متذرعاً بأنه إنما يسعى إلى تحقيق مصلحته فحسب! ومن هنا يبدأ الفساد. فضلاً عن ذلك، إن المال عصب الحياة وليس هناك من يكره الحصول عليه. ولم تكن المشكلة يوماً في المال، وإنما في الدور الذي أعطي له؛ إذ تحول في ظل الرأسمالية، من مجرد وسيلة إلى هدف بحد ذاته، بل ومعيار النجاح في هذه الحياة الدنيا.

مجرد نوع من أنواع التجارة، إنها نظام سوقي يحتوى بداخلة المجتمع بأسره."[1]

2- النظام الطبيعي والحرية الاقتصادية

ومن المعلوم تاريخياً أن الإيمان بكفاءة السوق انبثق أساساً عن الاعتقاد بوجود نظام طبيعي يحكم النشاط الاقتصادي، الذي جاءت به أول مدرسة اقتصادية معترف بها، المدرسة الفزيوقراطية الفرنسية، وطور لاحقاً من قبل أتباع المدرسة الاقتصادية الكلاسيكية البريطانية، وتم تبنيه من قبل المدرسة الكلاسيكية الحديثة، وغيرها إلى يومنا هذا. ولقد بُنيت تلك الكفاءة على الزعم بوجود قوانين طبيعية تحكم النشاط الاقتصادي (سميت لاحقاً قوانين اقتصادية) وتتحكم في التصرفات العقلانية لكل من يُسموا بالناشطين الاقتصاديين من خلال مؤسسات اجتماعية غير متحيزة تقع السوق الرأسمالية على رأسها.[2] وبناءً عليه، فإنَّ التدخل في عمل النظام الاقتصادي "الطبيعي،" أو في هذه السوق، يُفسد عمل النظام، وإنَّ الاختلالات التي تظهر في النظام من حين إلى آخر، إنَّما مردها إلى جهل الإنسان بقواعد عمل هذا النظام و"قوانينه الطبيعية." ومنذ ذلك الوقت جاءت الدعوة إلى عدم التدخل في النشاط الاقتصادي، التي أطلقتها أولاً المدرسة الفزيوقراطية، وتبنتها لاحقاً المدرسة الكلاسيكية، ومن ثم المدارس الأخرى، وهو ما وضع الأرضية لما بات يُعرف باقتصاد السوق الحرة السائد قسراً حالياً.[3]

---

(1) Polanyi, Karl. *The Livelihood of Man*, New York: Academic Press, Inc., 1977, P. 124.

(2) لا يبدو أن هناك إجماعاً على المقابل العربي للمصطلح الإنجليزي (Economic agent)؛ إذ يستخدم الفاعل أو العامل أو العنصر الاقتصادي، لكننا نرى أن المقابل الأفضل هو الناشط الاقتصادي، الذي جاء اقتراحنا له في دراسة سابقة، وهذا اشتقاق من النشاط الاقتصادي. ولا علم لنا إذا كان هذا المقابل العربي المقترح قد سبق اقتراحه واستعماله.

(3) يُنسب القول (Laissez faire, laissez passer) (دعه يعمل ودعه يمر) -بمعنى دع الناشط الاقتصادي يُمارس نشاطه بحرية كاملة، ودون تدخل من أي طرف، خاصة الدولة- إلى الاقتصادي الفرنسي "فنسنت دي جورني" Jean Claude Vincent de Gournay (1712-1759): وهو أحد مؤسسي المدرسة الفزيوقراطية الفرنسية. وقد أسست هذه العبارة إلى ما سُمى لاحقاً بمبدأ الحرية الاقتصادية، ولهذا يُسمى اقتصاد السوق الرأسمالية الحرة أحياناً بـ "اقتصاد دعه يعمل."

وبناءً عليه، ووفقاً لما سبق، فإن السياسة الاقتصادية المختارة ستكون دائماً مرتكزة على عدم التدخل الحكومي في الشؤون الاقتصادية، أي أن انعدام السياسة الاقتصادية هي السياسة الاقتصادية المفضلة لدى دعاة السوق الحرة. ويأتي هذا من منطلق "الإيمان الرأسمالي" بأن تصرفات الناشط الاقتصادي العقلاني، المدفوع فقط بالسعي وراء تحقيق مصلحته الخاصة، ستؤدي، عن طريق آلية السوق ذات الكفاءة إلى تحقيق النتائج الاجتماعية المرغوبة. لكن هذه السياسة لم تحترم إبان أزمة عام 2008، ولا إبان أزمة منطقة اليورو عام 2011، بل ولا إبان كل الأزمات الرأسمالية، وتم تجاهلها تماماً من قبل الرأسماليين أنفسهم، سابقاً ولاحقاً.

وهكذا جاءت الرأسمالية بمفهوم خاص للسوق، ينسجم مع الاعتقاد بوجود قوانين طبيعية ناظمة للنشاط الاقتصادي؛ لذا ترى الرأسمالية أنَّ السوق منفردة قادرة على أن تؤدي دورها الاقتصادي، من خلال التفاعل غير المقيد بين قوى السوق، وهي قادرة أيضاً على التعامل مع أي اختلال تواجهه؛ إذ إنها قادرة على العودة إلى وضعها "الطبيعي" تلقائياً، مدفوعة بعواملها الذاتية، دونما حاجة لتدخل خارجي من الدولة. ولعل من أدق مما قيل رداً على هذا الرأي ما ورد على لسان كنز،[1] أحد كبار الاقتصاديين الرأسماليين، الذي قال: "إن الاقتصاديين [الرأسماليين] يتنصلون من التزاماتهم حين لا يقولون لنا في أوقات الأعاصير، أكثر من أن البحر سيعود إلى الهدوء حين يكون الإعصار قد ولَّى عنا وانتهى."[2] وعلينا أن نسجل هنا أن هناك من يعتقد، محقاً، أنه لم يكن هناك سوقاً حرةً أبداً، وإنما كانت السوق تعمل دوماً في إطار تدخل مكثف من الدولة، ولهذا تأتي الدعوة إلى مراجعة أثر القواعد والمعايير الحكومية التي وُضِعت السوق للعمل "بحرية" في إطارها.[3]

(1) جون ماينرد كينز John Maynard Keynes (1883–1946): اقتصادي بريطاني وواضع النظرية الاقتصادية المنسوبة إليه، النظرية الاقتصادية الكنزية، المعروفة على نطاق واسع.

(2) شيفر، **انهيار الرأسمالية: أسباب إخفاق اقتصاد السوق المحررة من القيود**. مرجع سابق، ص31.

(3) Dowd, Kevin. Moral Hazard and the Financial Crisis, *Cato Journal*. 29 (1), 2009, pp. 141–166.

"وقد" اعتقد أصوليو السوق أنَّ التفاعل غير المقيّد بين قوى السوق، على افتراض تمتع الأطراف بالفرص والإمكانيات ذاتها، سيُمكِّن تلك القوى من التنافس على قدم المساواة، مما يحقق لكل طرف أهدافه، وبهذا تتحقق أهداف الجميع بسهولة ويسر؛ الأمر الذي لا يستوجب التدخل في ذلك التفاعل! يأتي هذا انسجاماً مع ما آمن به سمث من أن "اليد الخفية" لقوى السوق كفيلة بترويج، تلقائياً ودون قصد، مصالح المجتمع إذا سعى كل إنسان اقتصادي إلى تحقيق مصلحته الخاصة. ويستشعر الإنسان من هذه الرؤية، أنَّ النظرة إلى السوق يحكمها القانون الفيزيائي القائل "لكل فعل رد فعل، مساوٍ له في المقدار، ومعاكس له في الاتجاه،" أي أنَّ السعي وراء تحقيق كل طرف لمصلحته الخاصة (الفعل)، سيخضع للضبط وكبح الجماح من قبل المنافسة (رد الفعل)، مما يُمكِّن كل طرف من تحقيق أهدافه، لا أكثر ولا أقل! وفي حديثه عن التحول نحو الفكر العلماني، وظهور الفكر الاقتصادي في أوروبا، وتأثر الطرح النظري الاقتصادي الحديث بالتاريخ الأوروبي بشكل كبير، يبين زمان[1] أن تطور عدد من الملامح الحديثة للنظرية الاقتصادية لم يأت كنتيجة طبيعية للتعامل مع الموضوع الاقتصادي بقدر ما جاء محاكاة للقوانين الفيزيائية.

ومن المهم أن نُذكر هنا أن آراء سمث، وبغض النظر عن صحتها، قد حولت، بقصد منه أو دون قصد، الاهتمام بعيداً عن النوايا الأخلاقية، والالتزامات الاجتماعية لنشطاء السوق وركزته على النتيجة الاجتماعية النهائية لتلك النشاطات، بل إن آراءه تلك جاءت، مرة أخرى بقصد منه أو دون قصد، رسالة واضحة لنشطاء السوق المهتمين بمصالحهم الذاتية بالعمل على تحقيق تلك المصالح، وبكل الوسائل الممكنة كون النتيجة النهائية لأفعالهم ستكون مقبولة اجتماعياً. وإذا وضعنا هذه الأفكار معاً، سيتبين لنا أن الالتزام الأخلاقي بالعدالة الاجتماعية وبالتوزيع العادل للدخل والثروة قد تم تقويضه وبشكل كبير ومنذ

(1) Zaman, Asad. Islamic Economics: A Survey of the Literature (Religions and Development Research Programme), Working paper 22, International Development Department, University of Birmingham, UK. 2008.

البداية.[1] ومما لا شك فيه أن إضفاء القدسية على المصلحة الذاتية تحديداً، جعلت الاقتصاد والاقتصاديين أحراراً من أي إحساس بالالتزام الاجتماعي؛ ذلك لأن الحرية غير المحدودة، والمنافسة غير المقيدة، على الطريقة الداروينية، في سوق حرة، كفيلة من وجهة نظرهم بتأمين الرفاهية الاجتماعية المنشودة.

ومن المعلوم أنَّ السوق المشار إليها فشلت فشلاً ذريعاً في تصحيح مسارها تلقائياً، بناءً على الاعتقاد السائد، والمشار إليه آنفاً. ومن المعلوم أنَّ الاقتصاد الأمريكي لم يتمكَّن من الخروج من أزمة عام 1929، المعروفة بالكساد الكبير، إلا بعد أن قامت الحكومة الأمريكية على عهد الرئيس الأمريكي فرانكلين روزفلت (1882–1945) –من خلال ما عرف بالصفقة الجديدة– بضخ كميات كبيرة من الأموال في الاقتصاد؛ لإنقاذ الشركات المتعثرة حينها، بل والاقتصاد برمَّته. الجدير بالذكر أنه، ومنذ ذلك التاريخ، ساد الاعتقاد في أوساط المؤسسات بشكل عام، وحتى على مستوى المواطن الأمريكي وغيره، بأنه لا داعي للقلق في حالة وقوع أزمة ما؛ لأنَّ الحكومة لا بدّ وأن تتدخل لإنقاذ الاقتصاد؛ لذا فلينطلق الجميع. وحيال ذلك الفشل كان لا بدّ من إعادة النظر في الفكر الاقتصادي الكلاسيكي جملة وتفصيلاً؛ الأمر الذي أفسح المجال أمام الفكر "الكنزي" الرأسمالي، نسبة إلى واضعه جون كنز المذكور سابقاً، الذي هيمن إلى نهاية السبعينات من القرن الماضي.

لكنَّ أصوليي السوق عادوا لينادوا بتحرير الاقتصاد مع مطلع الثمانينيات من القرن الماضي، وتعزَّزت دعوتهم تلك مع وصول الذين باتوا يُعرفون بالمحافظين الجدد، أو الليبراليين الجدد، إلى سدة الحكم في كل من أمريكا وبريطانيا في آن معاً. وهكذا جاءت السياسة الاقتصادية التي انتهجتها حينها حكومة كل من الرئيس الأمريكي رونالد ريغن (1911–2004)، ورئيسة الوزراء البريطانية مارغريت تاتشر (1925–2013)، تجسيداً للرؤى الليبرالية الجديدة المبنية على المنافسة في ظلّ سوق

(1) شابرا، **الإسلام والتحدي الاقتصادي**، مرجع سابق، ص60.

حرة وذاتية الضبط والتصحيح، وأصبحت التخاصّية أهم السياسات الاقتصادية، لتخليص الاقتصاد من الإرث السابق، الذي جاءت به المدرسة الكنزية، وفي ظل التحرير الكامل للتجارة والمالية الدولية. ومن الجدير بالذكر هنا هو إن سقوط المنظومة الاشتراكية قد أعطى دفعة قوية للفكر الليبرالي إلى درجة الاحتفال بنهاية التاريخ كما أشرنا سابقاً!

ومع هذا، أثبتت الحرية الاقتصادية غير المقيدة مرة أخرى فشلها الذريع، وعجزت "اليد الخفية" عن القيام بالمهام التي أسندت إليها، ولم يكن هناك من خيار –أمام الاقتصاد الأمريكي، وكذلك الاقتصاديات الأوروبية وغيرها، حيال كلٍّ من الأزمة المالية والاقتصادية العالمية لعام 2008، ولاحقاً أزمة منطقة اليورو لعام 2011– إلا السير على نهج السلف، وضخ كميات هائلة من الأموال في الاقتصاد. وهنا لا بدّ من الإشارة إلى أمرين: أولاً، إن الحلول المستخدمة لعلاج كل من الكساد الكبير، والأزمة الاقتصادية لعام 2008، وأزمة منطقة اليورو لعام 2011، ليست حلولاً اقتصادية، ولا رأسمالية. كما أنَّ التدخل الحكومي في الاقتصاد، كما جرى سابقاً ولاحقاً، ممثلاً في ضخ كميات هائلة من الأموال في الاقتصاد، فضلاً عن تأميم عدد من الشركات، ودخول الحكومة شريكاً في عدد أكبر من الشركات المنهارة، لا يستند إلى فكر اقتصادي رأسمالي لأيٍّ من المدارس الاقتصادية الرأسمالية. وثانياً، إنّ الجدل القائم حول تدخل الدولة في الاقتصاد من عدمه، لا يعدو كونه أمراً محكوماً بالوضع القائم في الرأسمالية، وليس مبدأً اقتصادياً جديراً بالاحترام، وهو يتبدل وفقاً لمتطلبات المرحلة.

وبعبارة أخرى، فإنَّ واقع الحال الاقتصادي هو الموجِّه الفعلي للسياسات الاقتصادية، والعامل الحاكم في التدخل في النشاط الاقتصادي، أو الكفّ عنه. إن الفكر الاقتصادي الرأسمالي الذي تنادي به وتروج له المدارس الاقتصادية الغربية، وتفرضه المؤسسات الموصوفة بالدولية –المصرف الدولي للإنشاء والتعمير (البنك الدولي)، وصندوق النقد الدولي، ومنظمة التجارة العالمية–

الأدوات الفعلية، إلى جانب الشركات "المتعدية" الجنسيات، لتنفيذ السياسات الرأسمالية على الدول الفقيرة نيابة عن تلك المدارس والحكومات الرأسمالية على حدٍ سواء، ليس هو بالضرورة الموجه الحقيقي للسياسات الاقتصادية، ولا ينطوي على مبادئ اقتصادية راسخة.[1] وهنا لا بد لنا من القول: إنه من حق الإنسانية أن تتساءل، آخذاً بعين الاعتبار العالم الذي نعيش فيه – عالم الملاذات أو الجنّات الضريبية، والمشتقات المالية غير الخاضعة للرقابة، وعالم صناديق المخاطر التي تراهن وبعنف وبمئات المليارات من الدولارات على عملات الدول وأسهم الشركات، وعالم يتحقق فيه الإنفاق الأكبر بقرارات سياسية، ومن ثمّ خارج السوق، مثل مبيعات النفط ومشتريات الأسلحة وغيرها، وعالم منظمة التجارة العالمية المعنية بمصلحة القوى الرأسمالية الكبرى فقط، مع أن المفروض أن تكون معنية بالمصلحة العالمية للتجارة – عن جدوى النظريات الاقتصادية الرأسمالية في دراسة وتحليل التجارة، والمالية الدولية، والسياسات المترتبة عن ذلك.

ثالثاً: الأزمة المالية والاقتصادية العالمية لعام 2008

لا شك أن عنواناً كهذا يحتاج من أي باحث إلى كتاب منفصل، لكي يُوفي الموضوع حقه، إلا أن ما نحن بصدده في هذا الكتاب هو الحديث بشكل موجز عن واقع الرأسمالية. وكما ذكرنا سابقاً، إن الرأسمالية تتبنى بشكل رئيس سياسة اقتصاد السوق الحرة، وسياسة الانفتاح المالي والسلعي عالمياً، انطلاقاً من الإيمان الأعمى بكفاءة هذه السياسات على تحقيق النمو الاقتصادي، وبالتالي الرفاهية الاجتماعية المنشودة. وسيتم تناول الزلزال الذي تعرضت له الرأسمالية مؤخراً، والذي كاد أن يُصيبها في مقتل، أي الأزمة المالية والاقتصادية لعام 2008 (لاحقاً الأزمة)، ومن ثم أزمة منطقة اليورو لعام 2011، كنماذج حية لتبيان الواقع

(1) العوران، أحمد فرّاس. دروس مُستخلصة من الأزمة العالمية المعاصرة: وجهة نظر إسلامية، في: العوران، أحمد فرّاس (محرر). "**الأزمة الاقتصادية العالمية المعاصرة من منظور إسلامي**،" عمان: المعهد العالمي للفكر الإسلامي، 2011، ص 49–80.

الذي تعيش وتعمل فيه الرأسمالية. إن أهمية تناول هذه الأزمة، والتي وُصفت بأنها الأكبر والأشد منذ أزمة عام 1929 يُعطي صورة حقيقية ومختصرة عن واقع الرأسمالية، ذلك لأن ما دار قبل وخلال وبعد الأزمة لا يؤكد على كل ما قيل ويقال عن خصائص الرأسمالية فحسب، بل ويكشف عن عيوب أخرى لم تكن واضحة للعلن من قبل. وللبدء في تناول الموضوع دعنا نستهل الحديث بما جاء على لسان منظمة الاونكتاد (UNCTAD) التابعة لهيئة الأمم المتحدة؛ إذ تقول:

"وإذا كان فشل الأسواق المالية قد حطم الاعتقاد الساذج بأن التحرير المالي الجامح وامتناع الحكومات المقصود عن التدخل سيحققان درجة قصوى من الرفاهية، فإن الأزمة الراهنة تتيح فرصة لا ينبغي تفويتها. ويجب أن تضطلع الحكومات وهيئات الإشراف والمؤسسات الدولية بدور حيوي، بما يمكّن المجتمع برمته من جني الثمار التي يمكن أن يؤتيها نظام سوقي تُتخذ القرارات فيه بصورة لا مركزية. ولضمان كفاءة عمل أسواق السلع والخدمات المتناثرة، لا بد من تدخل متسق وحازم في الأسواق المالية تقوم به المؤسسات العليمة بالمخاطر النُظمية التي تتطلب نظرة مختلفة تماماً عما يتطلبه تقييم مخاطر المستثمرين الأفراد، وقد أثبتت "الحرية الاقتصادية المطلقة" التي تغنى بها أصوليو السوق على مدى السنوات العشرين الماضية فشلها الذريع."[1]

ومع أن هذا التحليل يُلخص جزئياً واقع الرأسمالية العالمية بعد الأزمة، إلا أنه من المفيد للقارئ أن نتناول الأسباب الكامنة وراء الأزمة، وكذلك أزمة منطقة اليورو لاحقاً؛ لأنها ستكشف لنا عن صورة أوسع للرأسمالية المعولمة الأمر الذي يمكننا لاحقاً من الحديث عن مستقبل هذا النظام. ومع أنّه قيل الكثير عن تلك الأزمة، إلا أن مصيرها سيبقى كمصير أزمة عام 1929؛ إذ ما زالت مدار الحديث، وكذلك الحال بالنسبة لأزمة منطقة اليورو، التي لم تنته بعد عند تناولنا للموضوع، ومن ثمّ فإن هناك دائماً ثمّة متسعاً للإضافة. وبما أن النشاط

(1) مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية/ اونكتاد. **الأزمة الاقتصادية العالمية: أوجه القصور النُظمية والتدابير العلاجية المتعددة الأطراف**، نيويورك: منشورات الأمم المتحدة. 2009، ص 5.

الاقتصادي إنما يتم في إطار مؤسّسي اقتصادي معين، فإن التحليل الموضوعي للأزمة يتطلب أن يولي المحلل اهتمامه لهذا الإطار وما يتّصل به، ليقف على الأسباب الحقيقية للأزمة، دون أعراضها. إن الاقتصار على تناول الأسباب الفنية، وأدوات الأزمة، أو الأخطاء التقديرية والتنبؤية، على أهمية ذلك كله، على أنها الأسباب الحقيقية للأزمة، ليس إلا تبسيطاً، وتناولاً سطحياً، وإغفالاً إن لم يكن تغافلاً عن العوامل الحقيقة.[1]

وغني عن القول إنَّ أزمة بهذا الحجم والاتساع، والآثار المترتبة عنها حاضراً ومستقبلاً، لا يمكن أن تكون وليدة بعض الهفوات الفنية هنا وهناك، وإن كثرت، ولا أن تكون قد تطورت خلال فترة قصيرة من الزمن، وإن عُدَّت بالسنوات. ولعله لا اختلاف في أنه لا يمكن أن يُهيَّأ مسرح الأزمة، أو الجريمة كما يُقال، على النحو الذي كان، بكل ما فيه ومن فيه، بتلك السرعة حتى مع افتراض تكاتف الجهود لإعداد ذلك. ومما لا شك فيه ولا جدال حوله أن الأزمة بكل أبعادها هي أزمة رأسمالية بامتياز، مما يتطلب أن يَنصبَّ التحليل على الفكر والإطار المؤسسي الرأسمالي الذي انبثقت عنه عوامل الأزمة، وعلى السياسات ذات العلاقة بها، المتَّخَذَة من قبل الدول الرأسمالية.

رابعاً: تحليل أزمة عام 2008 من منظور رأسمالي

إنه من المناسب، وقبل المضي في تحليل الأزمة، من منظور رأسمالي، أن نُعرِّفها بداية. ولعله قد يبدو غريباً القول بأنَّه لا يوجد اتفاق، في حدود ما نعلم، على تعريف مُحددٍ للأزمة، مع العلم بوجود عدد من التعريفات المستخدمة؛ لهذا لا بد لنا من تناول ما يدور بخصوص العمليات المالية، كي نتوصل إلى تعريف للأزمة. ومن المعلوم أن المشاركين في العمليات المالية ذات العلاقة بالأزمة

(1) Oran, Ahmad F.. The Future of the Capitalist's Market Economic Theory, A Paper presented at the international conference on "Economic Theory and Social Market Theory", sponsored by Al-Quds Center and Konrad-Adenauer-Stiftung, Amman, July 25th, 2009a.

وغيرها، لا يموِّلون تلك العمليات بالكامل عن طريق مصادرهم الخاصة؛ إذ يأتي بعض هذا التمويل عن طريق الحصول على القروض بشروطها. لهذا فإنَّه عند انفجار الفقاعة وانهيار الأسعار، يجد الملايين من المشاركين أنَّهم استُدرجوا إلى عمليات مشبوهة، وأن الثروات المتحققة ليست إلا ثروات محاسبية في أحسن الأحوال. ونتيجة لما سبق، يصبح الملايين من المشاركين في تلك العمليات مفتقرين إلى السيولة النقدية، مما يجعلهم عاجزين عن الوفاء بالتزاماتهم. وهكذا تنطلق سلسلة طويلة من عدم الوفاء بالالتزامات، ابتداءً بالمشاركين في العمليات، ومن ثم مؤسسات الإقراض، لتصل إلى النشاطات الاقتصادية كافة.

ومعلوم كذلك أن الاقتصاديات الحالية تعتمد بشكل كبير في تسيير شؤونها على الائتمان، مما يعني أن كل دائن هو مدين في الوقت نفسه، فإذا تعثر المدين فإن الدائن سيتعثر لا محالة، فعلى سبيل المثال، لقد بلغ حجم الديون العائلية في الولايات المتحدة الأمريكية 8.5 تريليون دولار عام 2002.[1] وتجدر الإشارة إلى أن كل دائن ينتظر وفاء المدين بالتزاماته، بل ويبني قراراته على ذلك الوفاء، وحين يعجز الطرف الأول عن الوفاء بالتزاماته، ستعجز الأطراف الأخرى كذلك، إلى نهاية الحلقة. والنتيجة المباشرة لما سبق، فإن المؤسسات المالية ستتوقف عن إعطاء المزيد والجديد من الائتمان لانعدام الثقة ابتداءً، ولنقصٍ في السيولة ثانياً، فضلاً عن تراجع عمليات الإقراض البينية، أي بين المؤسسات المالية ذاتها، في الوقت نفسه. وكمحصلة لـ"حركة الدومنيو" تلك، تأخذ النشاطات الاقتصادية بالتراجع، معلنة عن بدء مرحلة من الركود، والتي قد تكون مرشحة للتحول إلى مرحلة من الكساد.

وبناءً عليه، فإننا نرى أن الأزمة المالية، إنما هي حالة تعثر حادّ، أو اضطراب واسع، في سلسلة الائتمان ناجم عن تعثر متزامن لعدد كبير من المدينين/ الدائنين؛ الأمر الذي يؤدي بالضرورة إلى تراجع حادّ في حجم الائتمان، ومن ثم في حجم السيولة، مما قد يؤدي بدوره في نهاية الأمر إلى انهيار النظام

(1) Robbins, Richard H. *Global Problems and the Culture of Capitalism*, *op. cit.*.

المالي برمته. وآخذاً بالحسبان هذا التعريف للأزمة، دعنا نتحول تالياً إلى عرض التحليل الرأسمالي لأزمة عام 2008.

ولكثرة الأسباب الفنية التي تم تناولها في التحليل الرأسمالي لتفسير الأزمة، فإننا سنتوقف في الحديث عند بعض منها، فقد أشار الجدل الدائر بين أوساط المحللين الرأسماليين، أنَّ بعضاً منهم يفسر مجمل الأزمة على أنها جاءت نتيجة متوقعة للعوامل الدورية التي يتعرض لها عادة الاقتصاد الرأسمالي، كون النشاط الاقتصادي يمثل عموماً تارةً حالات من الازدهار، وتارةً أخرى من التراجع. ويرى آخرون أنَّ مما يميز هذه الأزمة عن غيرها وزاد في الوقت نفسه من حدّتها، اجتماع عدد من المؤشرات أو الدوافع السوقية الخاطئة.[1] ولا يبدو شيفر، مثلاً، متردداً في تحديد أسباب الأزمة بقوله: "وتكمن جذور أكبر أزمة اقتصادية يشهدها العالم منذ ثلاثينيات القرن العشرين في قلب الرأسمالية: في أسواق المال."[2] وهناك من يعتقد أنَّ الأزمة تعود لأسباب عديدة؛ "إذ لا يمكن تفسير الانهيار شبه الكامل للنظام المالي بـ"السيولة المفرطة" نتيجة "السياسة النقدية التوسعية في الولايات المتحدة،" ولا بـ"وفرة المدَّخرات العالمية،" ولا حتى بسوء سلوك فردي.[3]

ويُعتقد كذلك أن أسباب الأزمة تكمن في ضعف الثقة في تقييم المعلومات المحاسبية للشركات نتيجة لتضخيم قيم بعض الأصول وتقليل قيم بعض الالتزامات، فضلاً عن إخفاء كثير من المعلومات.[4] ويرى بعض آخر، وبعمق أكبر نسبياً، أن الأزمة هي محصلة لانتشار الطمع والفساد، وعدم الأهلية في

---

(1) Baker, Dean. The Housing Bubble and the Financial Crisis, *Real-World Economics Review*, issue no. 46, 2008, pp. 73-81.

(2) شيفر، **انهيار الرأسمالية: أسباب إخفاق اقتصاد السوق المحررة من القيود**. مرجع سابق، ص12.

(3) مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية/ اونكتاد، **الأزمة الاقتصادية العالمية...**، مرجع سابق، ص1.

(4) Robbin, Ira. The Causes and Cures of the Financial Crisis, in "*Risk Management: The Current Financial crisis, Lessons learned and Future Implication*", the Society of Actuaries, 2008, p. 6.

ظل سياسات التحرير الاقتصادي.[1] وتأكيداً على الموقف الفني من الأزمة يرى تيلور أن السياسات التقييمية للأزمة والاستنتاجات المترتبة عنها، والتي على الغرب اعتمادها، يجب أن تبنى على تحليل مبني على الملاحظة والاختبار دون المواقف الأيديولوجية، والشخصية، والسياسية، أو الحزبية![2]

وأياً كان الأمر، فإنّنا نرى فنياً ما يراه غيرنا من المحللين الذين يعتقدون أنَّ انفجار فقاعة الشبكة العالمية (فقاعة الإنترنت) في التسعينيات من القرن الماضي في أمريكا، أدت إلى زيادة كبيرة في ثروات فئة من الناس على حساب فئة أخرى، نتيجة للارتفاع الحاد في أسعار أسهم شركات تقنية المعلومات. وفي حالة كهذه يُتوقَّع من الطرف الخاسر الانسحاب إلى سوق أكثر أمناً؛ نتيجة لفقدان الثقة في سوق الأسهم، بينما يتوقع من الطرف الرابح أن يفعل الشيء ذاته، وأن يتوسَّع في الوقت نفسه في استهلاك السلع والخدمات على أساس الثروات الجديدة.[3] وقد كانت السوق العقارية البديل الآمن للخاسرين؛ إذ سُجِّل ارتفاع في الطلب على العقارات بشكل عام. ومعلوم أنَّ زيادة الطلب على سلعة ما سيؤدي إلى ارتفاع ملموس في سعرها، الذي يُتوقَّع أن يرتفع بشكل أكبر في حالة كون عرض السلعة المعنية يتصف بالمرونة المتدنِّية كما هو حال العقارات. ويبدو أنَّ الارتفاع المسجل

---

(1) Stiel, Benn. *Lessons of the Financial Crisis*, Council Special Report no. 45, Council on Foreign Relations, Center for Geoeconomic Studies, 2009, p. 3, www.cfr.org, (consulted on 12.10.2010).

(2) Taylor, John B. The Financial Crisis and the Policy Responses: An Empirical Analysis of What Went Wrong, *NBER working paper*, no. 14631, 2009, p. 18.

(3) تستخدم الغالبية العظمى من الاقتصاديين مفهوم السلعة، بما فيها الخدمة، وكأنه مسلَّمة! إن من يفعل هذا لا يعلم مدى أهمية تحديد المعنى المقصود من هذا المفهوم من وجهة نظر إسلامية؛ إذ إن الاختلاف حوله يمثل وجهاً من أوجه الاختلاف بين الفكرين الاقتصاديين الإسلامي والرأسمالي، وما يترتب عن ذلك من نشاط سوقي. وغني عن القول إن مفهوم السلعة يخضع لاعتبارات ثقافية، لهذا يصنف الإسلام السلع من منطلق الحلال والحرام إلى طيبات وخبائث. ومعلوم أن الرأسمالية تُعرِّف السلعة، دون أي قيد، على أنها أي شيء له قيمة ويخضع للتبادل، أي له سعر. لكن الإسلام، وغيره من الثقافات، لا يقبل بهذا التعريف، ومن ثمّ، فإنه =

في أسعار العقارات أوجد توقعات قوية لدى الجميع، مفادها أن الأسعار ستكون في ارتفاع مستمر، وفي مثل هذه الحالة فإنَّ القادرين على الشراء سيندفعون إلى قبول الشراء بأسعار تفوق وبشكل كبير الأسعار الجارية في السوق.

من ناحية أخرى، تشير الوقائع إلى أنَّ التوسع في الاستهلاك، في نهاية التسعينيات من القرن الماضي ومطلع القرن الحالي، في أمريكا صاحبه أيضاً توسُّع في التسهيلات الائتمانية. وقد دفع ضَعْفُ الاقتصاد الأمريكي مع مطلع القرن الحالي بالاحتياطي الفيدرالي الأمريكي إلى المزيد من خفض معدل الفائدة؛ إذ بلغ معدل الفائدة (Fed. Fund Rate) واحد في المئة عام 2003، وهو أدنى معدل فائدة على القروض العقارية خلال 50 سنة؛ وقد أدى هذا إلى انخفاض معدل الفائدة الثابت على القروض العقارية، مما جعل هناك أفضلية للاقتراض بمعدلات فائدة متحركة، ثم ارتفع هذا المعدل إلى 5.25 % في تموز من عام 2007، ليعود إلى الانخفاض تدريجياً إلى ما يقرب من الصفر في نهاية عام 2008.[1]

ونتيجة لذلك، ولسياسة الحكومة الأمريكية الهادفة إلى تمكين ذوي الدخول المتدنية من الحصول على قروض لغايات الإسكان، إلى جانب عوامل أخرى، كان هناك توسُّع هائل في الائتمان، مما أدى إلى وجود سيولة كبيرة جداً في

= يُعَرِّف السلعة على أنها شيء يخضع للتبادل، أي له سعر، وله قيمة مجمع على قبولها، ثقافياً. إن المفهوم الرأسمالي للسلعة يفتح الباب على مصراعيه لتداول كل ما هب ودب، ويسمح للناشط الاقتصادي بالترويج للسلع والخدمات التي تحقق مصلحته الخاصة بغض النظر عن آثار ذلك على المجتمع، والشواهد على ذلك كثيرة، منها على سبيل المثال النشاطات الثقافية المتعددة. ففي الوقت الذي يقبل الإسلام بالنشاطات الثقافية المسؤولة والأصيلة الهادفة إلى خدمة الفرد والمجتمع، فإن الرأسمالية تقبل، بل وتروج لنشاطات هابطة، توصف تجاوزاً بالثقافية، الأمر الذي يحد من ثمّ من إنتاج النشاطات الثقافية الحقيقية الجادة والمسؤولة؛ لأن النشاطات الهابطة تحقق المصلحة المادية للناشط الاقتصادي، وإن كان ذلك على حساب تدهور المنظومة القيمية للمجتمع وتردي الأخلاق، وانتشار الفساد، بينما لا تلقى النشاطات المسؤولة الرعاية المطلوبة.

(1) Baker, Dean. *The Housing Bubble and the Financial Crisis*, op. cit..

الاقتصاد؛ إذ كانت السوق مغرَقَة بشكل كبير بما سُمي بالنقود الرخيصة. ولقد أدت هذه العوامل مجتمعة، كما يقول المحللون الرأسماليون، إلى دخول مشترين جدد إلى سوق العقارات وبمعدلات فاقت التوقعات، ومن بينهم متدنو ورديئو الملاءة، مما أدى إلى إصدار قروض باتت تُعرف بالقروض الرديئة (Subprime). وتمثلت النتيجة المباشرة للسياسات المذكورة في الارتفاع الكبير جداً في الطلب على العقارات، ممَّا أدى إلى ارتفاع أسعار تلك العقارات بنسب كبيرة جداً، بل وغير مسبوقة، وإلى ارتفاع معدلات البناء في الوقت نفسه.[1]

وما أن وصلت الأسعار إلى أعلى مستوياتها في منتصف 2007، حتى انفجرت الفقاعة أولاً في السوق العقارية الفرعية، سوق القروض الرديئة، ثم انتشرت إلى باقي السوق العقارية. وهكذا أخذت الأسعار بالانهيار وبتسارع كبير، إلى أن أصبحت قيمة العقارات أقل من قيمة القروض. ولعدم قدرة المدينين في السوق العقارية على الوفاء بالتزاماتهم، أخذ هؤلاء بالانسحاب من سوق العقارات، والتخلّي عن عقاراتهم، مما أدى إلى ارتفاع عرض العقارات وإلى المزيد من انهيار الأسعار، وهو ما أدى إلى فقدان حجم هائل من الثروة في زمن قياسي- وانسحب ذلك على جميع الدائنين/ المدينين، أفراداً ومؤسسات في ما تبقى من الاقتصاد الأمريكي، ومن ثم في الاقتصاديات الأخرى حول العالم - وهكذا بدأت الأزمة.

إن التحليل الرأسمالي المذكور لا يعدو كونه تحليلاً فنياً يركز على نتائج التفاعل بين قوى السوق، وليس على التفاعل نفسه، من خلال تقريره لواقع حال الطلب والتغيرات التي طرأت عليه، وأثر ذلك على العرض، ثم أثر كل منهما على الأسعار. ومع أنَّ هذا التحليل يصوِّر لنا ما حدث، لكنه لا يُسعفنا في تفسيره؛ إذ إنه لا يُبيِّن لنا الأسباب الكامنة وراء التغيّرات الكبيرة في الأسعار ارتفاعاً ثم انخفاضاً، وما ترتب على ذلك؛ لأنه يغفل أو يتغافل عن الحديث عن المسبِّبات البُنيوية والسلوكية كما يتبين معنا لاحقاً.

(1) العوران، **دروس مُستخلصة من الأزمة العالمية المعاصرة**، مرجع سابق، ص49-80.

خامساً: أزمة منطقة اليورو لعام 2011

تأثرت المجموعة الأوروبية بما فيها دول منطقة اليورو تأثراً سلبياً بتداعيات أزمة عام 2008 شأنها في ذلك شأن بقية دول العالم، إلا إن المجموعة الأوروبية تأثرت سلباً بشكل أكبر من غيرها وذلك نتيجة للعلاقات الاقتصادية القوية التي تجمع بين قطبي الاقتصاد العالمي، أمريكا وأوروبا، اللذين تمتعا بـ 56% من الإنتاج العالمي، و49% من إجمالي التجارة العالمية، عام 2006. ومعلوماً إن أوروبا هي الشريك التجاري الأكبر لأمريكا وهي أيضاً السوق الأكبر للاستثمارات الأمريكية إذ بلغت قيمة الحركة السلعية والخدمات والدخل المتولد عن الاستثمارات في الاتجاهين ما مقداره 1.3 تريليون دولار عام 2006، بل إن الميزان التجاري خلال الفترة 2002 – 2007 كان في صالح المجموعة الأوروبية.[1] لهذا انخفض نمو الناتج المحلي الإجمالي لمنطقة اليورو من 2.9% عام 2007 إلى سالب 4.1 عام 2009.[2]

وقد طبقت دول المجموعة الأوروبية السياسة ذاتها التي انتهجتها أمريكا لمواجهة الانعكاسات السلبية لأزمة عام 2008؛ إذ تم ضخ كميات هائلة من الأموال (رزمة الإنقاذ المعلنة عام 2012 حوالي 750 بليون يورو قابلة للزيادة) في النظام المصرفي لتوفير السيولة التي تمكن النظام من الاستمرار في ممارسة نشاطاته بشكل عام، ولتعزيز الثقة فيه، ولضمان استمرار عمليات الإقراض المصرفية البينية بشكل عام، إنقاذاً للنظام والاقتصاد الأوروبي معاً. لكن هذا لا يعني أنه يمكن تفسير أزمة منطقة اليورو انطلاقاً فقط من أزمة عام 2008. الجدير بالذكر إنه يجب على المحلل لأزمة منطقة اليورو أن يراعي أن دول منطقة اليورو بشكل عام، بما فيها الدول الأكثر تضرراً وتحديداً اليونان وايطاليا

---

(1) Congressional Research Service. European Union–U.S. *Trade and Investment: Key Issues*, CRS Report for Congress, Congressional Research Service, 2008.

(2) Slay, Ben. *The Eurozone Crisis: Causes and Implications*, UNDP Regional Bureau for Europe and CIS, 2011.

وايرلندا واسبانيا والبرتغال (لاحقاً دول الأزمة)، تأثرت بعوامل داخلية، وإقليمية -من داخل منطقة اليورو- وعالمية، الأمر الذي يجعل هذه الأزمة أكثر تعقيداً من الأزمة الأمريكية لعام 2008.

ويبدو أنه ساد الاعتقاد، عند تأسيس الاتحاد الاقتصادي والنقدي الأوروبي، أن الاتحاد سيعمل بكفاءة ويحقق أهدافه إذا تحققت درجة عالية من التكامل أو الاندماج الاقتصادي والمالي، إلى جانب ضبط المالية العامة، دون أن يكون هناك اتحاد على هذا المستوى[1]. بل إن هناك من يعتقد أن الخطيئة الأساسية للأزمة تكمن في توافق وانسجام السياسة النقدية دون السياسة المالية.[2] ولقد بينت الأزمة أن الضبط المرجو للمالية العامة قد فشل، وأن التكامل الاقتصادي بين دول المجموعة كان محدوداً، وأن التكامل المالي النقدي يؤدي إلى مصاعب عديدة طالما وأن السلطات الوطنية، في نهاية المطاف، هي المسؤول الرئيس عن النظام المالي والنقدي.[3] وأخذاً بعين الاعتبار حجم الاقتصاد الأوروبي (13.2 تريليون دولار عام 2006، أي 27% من الإنتاج العالمي)، ومن ثمّ حجم

(1) من المعلوم أن إحدى عشرة دولة من دول الاتحاد الأوروبي (27 دولة) قد أعلنت في الأول من كانون الثاني لعام 1999 عن اتفاقها على ولادة الوحدة النقدية الجديدة (اليورو) التي ستعمل بها تلك الدول المشكِلة لما يُعرف بمنطقة اليورو، وفي عام 2002 أُدخلت تلك العملة الجديدة كقطع نقدية -ورقية ومعدنية- إلى التعامل بدلاً عن العملات الوطنية المستعملة حينها. وفي عام 2011 توسعت عضوية منطقة اليورو بعد أن انضم إليها ست دول أخرى، ليصبح عدد الدول الأعضاء سبع عشرة دولة. ولقد وضعت الدول الأوروبية الداخلة في الاتحاد النقدي القواعد المالية للدول الراغبة في الانضمام إلى مجموعة اليورو من خلال معاهدة ماسترخت الموقعة عام 1991، والتي اتفق فيها على أن لا يتجاوز عجز الموازنة للدولة العضو عن 3% من الناتج المحلي الإجمالي، وأن لا يتجاوز العجز التراكمي أو المديونية عن 60% من الناتج المحلي الإجمالي تحت طائلة المسؤولية (!).

(2) Valiante, Diego. *The Eurozone Debt Crisis: from its Origins to a Way Forward*, CESP Policy Brief, no. 251, Centre for European Policy Studies, 2011.

(3) International Monetary Fund. *World Economic and Financial Surveys*, Global Financial Stability Report, International Monetary Fund, 2012.

تجارته العالمية الكبيرة، فإن أزمة منطقة اليورو تمثل أزمة رأسمالية ذات أبعاد عالمية سيكون لها آثاراً سلبية على الاقتصاد العالمي ولسنوات قادمة. واستكمالاً لما تناولناه سابقاً عن أزمة عام 2008، ولإلقاء المزيد من الضوء على حال، بل ومستقبل الرأسمالية، سنتناول في عجالة أسباب أزمة منطقة اليورو، للأسباب المذكورة وغيرها.

سادساً: أسباب أزمة منطقة اليورو لعام 2011

إن الاتحاد بين مجموعة من الدول يعني، من حيث المبدأ، أن تعمل هذه الدول وكأنها دولة واحدة، لكي يشكل الاتحاد مصدر قوة للدول الداخلة فيه، وليمثل بوابة واسعة للتعاون في ما بين تلك الدول، إلا إن هذا لا يتحقق في عالم الواقع؛ لأن الدول المكونة لأي اتحاد لن تكون دوله متجانسة ثقافياً واقتصادياً، ومن ثمّ فإن هناك صعوبة بالغة، وربما استحالة، كي تعمل دول الاتحاد في جميع المجالات والحالات كما لو كانت دولة واحدة، أي نظاماً واحداً. وعلى أهمية القضية المشار إليها، فإنها يجب أن لا تشكل بالضرورة مانعاً لقيام اتحاد ما بين بعض الدول، ومع هذا يجب على أصحاب القرار السياسي الاقتصادي في الاتحاد، أي اتحاد، عدم غض الطرف عن هذه القضية أو تجاوزها، وينطبق هذا على دول منطقة اليورو التي تشكل مجموعة غير متجانسة اقتصادياً، بل وثقافياً، رغم انتماء جميع تلك الدول إلى الحضارة الغربية. ولو اعتمدنا المؤشر العالمي للتنافسية للإشارة إلى التباين اقتصادياً بين تلك الدول لوجدنا أن الترتيب العام عالمياً لدول الأزمة يأتي على النحو التالي: إيرلندا (27)، وإسبانيا (36)، والبرتغال (37)، وإيطاليا (42)، واليونان (96)، حيث تقع جميع هذه الدول بعيداً جداً عن ترتيب ألمانيا (6 عالمياً) وحتى فرنسا (21 عالمياً).[1]

(1) World Economic Forum. *The Global Competitiveness Index 2012–2013*, The Global Competitiveness Report 2012–2013, World Economic Forum. 2012.

وقد ساد الاعتقاد، أو هكذا يبدو، أن دول الشمال الأوروبي كانت تنتظر أن تشكل دول الجنوب الأوروبي، بالنسبة لها، مزيداً من التوسع في أسواقها، إن لم تكن أسواقا جديدة. وفي المقابل، فإن دول الجنوب كانت تنتظر أن تكون دول الشمال الممول الرئيس لمشاريعها، والمصدِّر للتقنية لتطوير أساليبها الإنتاجية، لزيادة قدرتها التنافسية إقليمياً وعالمياً. والواقع أنه ليس هناك ضير في هذا؛ إذ إن هذه التوقعات ليست إلا جزءاً لا يتجزأ من التعاون المنتظر عادة بين الأطراف المشكِّلة لاتحاد ما، إلا أن المشكِلة تكمن في كيفية سير الأمور، لاسيما النقدية منها، كونها أداة تعتمد نتائج استخدامها على الكيفية التي يتم هذا الاستخدام وفقاً لها.

من ناحية أخرى، ودون أن نهمل أهمية قيام العملة الموحدة (اليورو) من وجهة نظر سياسية بالنسبة للأوروبيين، يتوقع من العمل في ظل وحدة نقدية واحدة رفع المنافسة، والتكامل، والكفاءة البينية في أسواق السلع والخدمات ورأس المال، وضمان حرية حركة السلع وعوامل الإنتاج، الأمر الذي قد يؤدي إلى خفض تكاليف الصفقات. فضلاً عن ذلك، فقد كان من المتوقع أن يؤدي العمل في ظل وحدة نقدية واحدة إلى تحقيق الاستقرار السعري في ما بين دول الاتحاد، مما يعطي اليورو المصداقية اللازمة لتعزيز الاهتمام العالمي به كعملة هامة في التعاملات العالمية، إلى جانب الدولار الأمريكي.

ومع أن أزمة عام 2008 كانت على درجة كبيرة من التعقيد، إلا أنها أقل تعقيداً من أزمة الديون السيادية الأوروبية (لاحقاً أزمة منطقة اليورو)، كما أشرنا سابقاً؛ لأن الأزمة الأولى كانت ثنائية الأبعاد (بُعد داخلي، وأخر عالمي)، بينما الأزمة الثانية فإنها ثلاثية الأبعاد (بعد داخلي، وأخر أوروبي أو إقليمي، وثالث عالمي)، وذلك نتيجة لوجود الاتحاد النقدي الأوروبي. فضلاً عن ذلك، فإن الاتحاد الأوروبي، كونه مجموعة من الدول والنُظُم، لا يمكن أن يوصف سياسياً أو اقتصادياً أو مؤسسياً كالولايات المتحدة الأمريكية، كونها

دولة واحدة، ومن ثمّ نظاماً واحداً. ومن ناحية أخرى، وكما هو الحال في تفسير الأزمات المالية والاقتصادية، لا يبدو أن هناك إجماعاً على العوامل المباشرة لانفجار أزمة منطقة اليورو، ولا على دينامية تفاعل تلك العوامل التي أوصلت دول الأزمة إلى أوضاع اقتصادية، واجتماعية متردية، بل وعلى شفير الإفلاس في حالة بعض منها. وإذا ما تأملنا العوامل الفنية التي أدت إلى انفجار الأزمة، فإن هناك عدداً منها، يمكن تصنيفها تالياً وباختصار في أبعادها الثلاثة المذكورة أعلاه:

أ- تتمثل العوامل المرتبطة بالبعد الداخلي بالعوامل الذاتية للدولة الواحدة، والتي تتفاوت من دولة إلى أخرى، ومن هذه العوامل: فقاعة العقارات في إيرلندا وإسبانيا، والسياسات المالية المتبعة بخصوص الإنفاق الحكومي، ورزم الإنقاذ المستخدمة في حالة المصارف المتعثرة، واختلاف المديونية من دولة إلى أخرى. ففي الوقت الذي واجهت فيه إيرلندا وإسبانيا والبرتغال ارتفاعاً كبيراً في الديون الخاصة، واجهت إيطاليا واليونان ارتفاعاً كبيراً في الديون العامة والخاصة.

ب- تتمثل العوامل المرتبطة بالبعد الأوروبي في العوامل الناجمة عن قيام الاتحاد النقدي الأوروبي ذاته، ومن هذه العوامل: انطلاق اليورو كعملة موحدة، وما ترتب عن ذلك من سهولة حركة رأس المال عبر الحدود، وعوامل بنيوية تتمثل في تمتع منطقة اليورو بوجود اتحاد نقدي، ومن ثمّ سياسة نقدية، دون أن يصاحب ذلك وجود اتحاد مالي، أو سياسة مالية موحدة، ومؤسسة مالية لتحمل هذه المسؤولية، وضعف آليات المراقبة على السياسة المالية، والبطء في اتخاذ القرارات الناجم عن اشتراط الإجماع لتنفيذها، وانعدام قدرة الدول الأعضاء على اتخاذ السياسات النقدية التي تتخذها عادة الدول غير الداخلة في أي اتحاد، مثل القيام بطبع المزيد من العملة، أو خفض قيمة العملة الوطنية للتعامل مع الأزمة. فضلاً عن ذلك فإن التوسع السريع في الحدود الجغرافية السياسية

للمجموعة الأوروبية، والتوسع في عضوية منطقة اليورو، لا بد وأن يكون له أثر لا يقل أهمية عن العوامل المذكورة في صناعة الأزمة.

جـ- تتمثل العوامل المرتبطة بالبعد العالمي في عدد من هذه العوامل، ومنها: توفر سيولة كبيرة مع مطلع القرن الواحد والعشرين، بالإضافة إلى معدلات فائدة منخفضة، ومن ثمّ السهولة في عمليات الإقراض والاقتراض، مما شجع الدول على الدخول في عمليات مرتفعة المخاطرة، والأزمة المالية والاقتصادية لعام 2008 وما ترتب عنها من انعكاسات مالية سلبية وركود اقتصادي على المستوى العالمي؛ فضلاً عن الاختلالات في التجارة العالمية، نتيجة للانتقال النسبي لمركز الثقل الاقتصادي العالمي باتجاه الاقتصاديات الصاعدة كدول البريك (BRIC) (البرازيل، وروسيا، والهند، والصين)، ودول جنوب شرق آسيا؛ وكذلك العولمة المالية.

وفي الوقت الذي لا يختلف فيه المحللون على أهمية تلك العوامل، وعلى دورها في الأزمة، إلا أن هناك اختلافاً كبيراً حول مدى أثر كل منها في صناعة الأزمة. ويبدو بشكل عام أنه ليس هناك اختلاف على قيام دول الأطراف، أو دول الجنوب الأوروبي، بالاقتراض وبكميات كبيرة، وإنما يقع الاختلاف حول الأسباب التي دفعت إلى ذلك، فضلاً عن الاختلاف في كيفية استخدام الأموال المقترضة. وأما بالنسبة إلى تحليل الأزمات المذكورة من وجهة نظر إسلامية، فإن هذا ما سنتناوله في الفصل الآتي بعون الله.

الجدير بالذكر أن التركيز في التحليل القادم سينصب على الأسباب الاقتصادية، إلا إنه علينا أن نشير إلى أن هذا التحليل يتطلب إبقاء دور الإطار العام الذي تعمل فيه الرأسمالية -المنبثق بدوره عن إطارها الفكري- حاضراً في الذهن وفي خلفية التحليل. ويتجلى هذا الدور في عدم قدرة النخب السياسية على إدارة الشأن المالي والاقتصادي بالكفاءة والسرعة المطلوبة نتيجة للصراع الداخلي القائم على الدوام بينها، نيابة عمّن تمثل تلك النخب من مراكز القوى

الاقتصادية التي تدفع بدورها وبقوة نحو الحفاظ على مصالحها الخاصة على حساب المصلحة العامة، الأمر الذي يؤدي غالباً إلى نتائج اقتصادية واجتماعية بالغة السلبية.

obeikan.com